الأمم المتحدة

E/2001/31–E/CN.16/2001/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 June 2001
Arabic
Original: English

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة

(٢٨ أيار/مايو – ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

موجز

نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الخامسة، في خمسة بنود فنية، بما في ذلك دراسة تقرير عن الموضوع الرئيسي للدورة عنوانه ''بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية''. وتعرضت البنود الأخرى الفنية في جدول الأعمال لتنفيذ مقررات الدورة الرابعة للجنة والتقدم المحرز بصددها، والتقارير الدولية والقطرية عن السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وميزانية اللجنة وأنشطتها فيما يتعلق بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واتخذت اللجنة، بعد استعراض البنود الفنية في جدول الأعمال، ثلاثة قرارات تتناول القضايا الرئيسية التي نوقشت في الدورة الخامسة، وأوصت بأن يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي القرار الأول، المعنون ''العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''، تقرر أن يكون الموضوع الفني وبؤرة تركيز أعمال اللجنة أثناء فترة ما بين الدورات ٢٠٠١-٢٠٠٣ هو ''تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات للقدرة على التنافس في بيئة تستخدم التكنولوجيا الرقمية'' وستنفذ أعمال اللجنة بطريقة متعددة التخصصات، مع الأخذ في الحسبان بجوانب الموضوع العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية والأخلاقية والاجتماعية والتعليمية. وأوصي القرار أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إبلاغ المجموعات والمبادرات الحالية الرامية إلى تقليص الفوارق في مجال التكنولوجيا الرقمية بالنتائج السابقة التي توصلت إليها اللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وجرت التوصية كذلك بأن

180701 180701 01-40922 (A)
0140922

تعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ نتائج استعراضه لأنشطة هيئاته الفرعية التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفيما يتعلق ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، فقد أوصى القرار نفسه، في جملة أمور، الحكومات بصياغة وتنفيذ نظم سياسية متكاملة وثابتة لدعم تطوير التكنولوجيا الأحيائية بواسطة تنسيق سياساتها القطاعية الوطنية وإنشاء آلية مؤسسية مناسبة لتنسيق الأنشطة المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، ودعم مراكز الامتياز وشبكات المؤسسات الرئيسية، ودعم التمويل العام وتشجيع تمويل القطاع الخاص لبناء القدرات العلمية والبنى الأساسية ذات الصلة. ودعا القرار أيضا المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للشروع في بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة أطر للنظم القانونية والتنظيمية المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، وإجراء عمليات تقييم لاحتياجات القدرات الوطنية وتيسير تبادل المعلومات والشركات والربط الشبكي. وطلب كذلك أن تقوم أمانة اللجنة بالتنسيق والاتصال مع سائر المنظمات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وتعميم المعلومات المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية عن طريق شبكتها الالكترونية المنشأة حديثا، ووضع برامج رامية إلى تدريب العلماء والدبلوماسيين والصحفيين في مجال علم الدبلوماسية والمساهمة في هذه البرامج. وطلب القرار من اللجنة مساعدة السلطات الوطنية وتشجيعها على تنسيق استراتيجياتها الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وتوسيع نطاق الحصول على المعلومات والتكنولوجيات الجديدة على أساس شروط يمكن تحملها، وتشجيع الشراكات بوسائل شتى من بينها التعاون الدولي.

ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب القرار نفسه، أن تواصل أمانة اللجنة جهودها لاستخدام الشبكة المنشأة حديثا للعلم والتكنولوجيا كوسيلة لتعميم أحدث المعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مع التركيز تركيزا خاصا على المعلومات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

وأوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا ثانيا، يقر فيه المجلس إنشاء صندوق استئماني خاص من أجل الأنشطة المعنية بمجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وذلك بغية المساعدة في تنفيذ الولايات الحالية والمقبلة الموجهة إلى الأونكتاد في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ودعا مشروع القرار إلى تقديم مساهمات في ذلك الصندوق الاستئماني، وأوصى كذلك بتمويل تلك

الموارد المتوفرة حاليا في الصندوق الاستئماني المعني بالأنشطة الخاصة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغرض التنمية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ مؤخرا.

وأوصت اللجنة بقرار ثالث كي يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقترح هذا القرار أن تجتمع اللجنة سنويا في المستقبل، وطالب بتشكيل فرقة عمل مفتوحة باب العضوية من أجل دراسة وتحليل دور اللجنة في عملية تقديم التوصيات وصنع القرار بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية في منظومة الأمم المتحدة. وأوصى كذلك بأن تبحث فرقة العمل في جدوى إنشاء آلية دولية لدعم أعمال البحث والتطوير في البلدان النامية، ولا سيما في حقول الصحة والتعليم والزراعة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يوجه إليها انتباهه	٦
	ألف - مشاريع القرارات	٦
	باء - مشاريع المقررات	١٥
	جيم - المقررات التي يوجه إليها انتباه المجلس	١٧
الثاني	الموضوع الفني: بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية	١٨
الثالث	المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة للجنة والتقدم المحرز بصددها	٢٤
الرابع	عرض التقارير القطرية المتعلقة بالسياسات في مجال التكنولوجيا والابتكار	٢٧
الخامس	ميزانية اللجنة	٣٢
السادس	أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها بين الدورات	٣٣
السابع	انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة للجنة	٣٦
الثامن	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال اللجنة في دورتها السادسة	٣٧
التاسع	مسائل أخرى	٣٨
العاشر	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة	٤٠
الحادي عشر	تنظيم الدورة	٤١
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤١
	باء - الحضور	٤٣
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٤٤
	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٤
	هاء - الوثائق	٤٥

المرفقات

الأول - الحضور ٤٦

الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة ٤٩

الثالث - موجز المؤتمر المرئي المعقود بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ٥٠

الفصل الأول – المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يوجه إليها انتباهه

ألف – مشاريع القرارات

١ – توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الأول – تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بالدور الذي تضطلع به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمنتدى لتحسين فهم المسائل الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن جميع المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا،

وإذ يؤكد من جديد على اقتضاء تعزيز قدرات هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على تناول المسائل المستجدة في مجال العلم والتكنولوجيا تناولا فعالا،

وإذ يسلم بالدور الحيوي للتكنولوجيات الجديدة والابتكارية في زيادة إنتاجية الدول وقدرتها على المنافسة والاحتياج، ضمن جملة أمور، إلى مبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة ولتدابير لتشجيع إدراك الجمهور للعلم والتكنولوجيا وتحويل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية ونشرها فيها.

وإذ يحيط علما مع الارتياح بالتقرير التوليفي للأمين العام بشأن أفرقة خبراء لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية[١] والمذكرات الشاملة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة للجنة والتقدم المحرز في صددها[٢] ومذكرات الأمانة العامة بشأن ميزانية اللجنة والأنشطة المضطلع بها بين الدورات[٣]، وبشأن أنشطة اللجنة بما يتعلق بتنسيق تسخير

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١) E/CN.16/2001/2.

(٢) E/CN.16/2001/3.

(٣) E/CN.16/2001/4.

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها بين الدورات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج المؤتمر العالمي للعلوم[٤]، وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى اللجنة للنظر فيها في دورتها الخامسة[٥].

وإذ يرحب بإنشاء الأونكتاد للشبكة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٦] والتي تقدم معلومات بشأن الأنشطة والبرامج الخاصة بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة وضمن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز الوعي بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ يحيط علما بخطط العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة، المعقودة في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، والتي لاحظ[٧] فيها المؤتمر، ضمن جملة أمور، الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وشدد على ضرورة تعزيز فرص حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على التكنولوجيا ونقلها ونشرها فيها، وذلك بغية تعزيز القدرة على التنافس استنادا إلى قدرات الابتكار لدى الشركات في هذه البلدان،

وإذ يشير إلى المقترحات الرئيسية بشأن العلم والتكنولوجيا والواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمناسبة قمة الألفية[٨]والإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية الثماني، الذي انعقد في أوكيناوا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وإذ يشير أيضا إلى برنامج عمل هافانا الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر قمة الجنوب المنعقد في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٩]، الذي أشار إلى القلق بشأن خطر زيادة التهميش التكنولوجي لبلدان الجنوب، وقرر منح العلم والتكنولوجيا أولوية في البرامج الوطنية وكذلك في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

---

(٤) E/CN.16/2001/5.

(٥) E/CN.16/2001/Misc.1-7.

(٦) الموقع على شبكة الإنترنت: unctad.org/stdev.

(٧) TD/390، الجزء الثاني.

(٨) انظر قرار الجمعية العامة رقم ٥٥/٢.

(٩) A/55/74، المرفق الثاني

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٥، الذي يدعو الأمين العام إلى تعزيز اللجنة وأمانتها في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية الوطنية في ميدان العلم والتكنولوجيا، وذلك بطريقة اختيارية.

الأنشطة المنفذة لمتابعة عمل اللجنة السابق

ألف –بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية

إذ يسلم بأن التكنولوجيا الأحيائية تتمتع بإمكانيات هائلة لدعم الجهود الوطنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والصحة والاستدامة البيئية وزيادة القدرة على التنافس،

وإذ يدرك أن التكنولوجيا الأحيائية الحديثة قد ترتبط ببعض المخاطر الجديدة وقد تترتب عنها آثار غير منتظرة على الصحة والبيئة وأنها تؤدي إلى إثارة عدد من الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية فيما يتعلق بتعديل الجينات، وخاصة، الجينات البشرية، وأن استخدامها وإدارتها ينبغي أن يأخذ في الحسبان بنهج الحيطة الوارد في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١٠]،

وإذ يدرك أيضا أنه ليس بإمكان الكثير من البلدان النامية أن تحصل على التكنولوجيات الأحيائية الحديثة بسهولة وأنه يلزم نقلها واستيعابها وحمايتها بغية ضمان منافعها المذكورة آنفا،

وإذ يأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن لكثير من البلدان النامية أن تحمي معارفها التقليدية ومواردها البيولوجية حماية كافية وأن حمايتها لازمة أيضا لضمان الفوائد المذكورة أعلاه،

وإذ يدرك أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية ونقل التكنولوجيات الأحيائية وملائمة البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتيسير الحصول على المعلومات بشأن أحدث التطورات،

---

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ – (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي أعتمدها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الأول.

وإذ يأخذ في الحسبان أعمال أفرقة خبرائة الثلاثة بشأن التكنولوجيا الأحيائية والتوصيات المتفق عليها بشأن الاستخدام المستدام للموارد الأحيائية والصادرة عن لجنة الأونكتاد المعنية بتجارة السلع والخدمات والبضائع،

وإذ يدرك الأعمال المنجزة في إطار بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٠، واتفاقية التنوع البيولوجي[١١] وأنشطة التمكين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية،

يقرر التوصية بالإجراءات التالية كي تنظر فيها الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد بغية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدراتها المحلية على إنتاج التكنولوجيا الأحيائية وتشجيعها ورصدها وتقييمها وإدارتها وتنظيمها:

١ - تشجيع الحكومات على اتخاذ الإجراءات التالية من أجل وضع نظم سياسية متكاملة وثابتة لدعم تطوير التكنولوجيا الأحيائية:

(أ) تنسيق سياستها الوطنية في مجال التعليم والعلم والتكنولوجيا والصحة والبيئة والزراعة، مع الأخذ في الحسبان إلى الاحتياجات والأولويات المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية، وأيضا على المستوى الإقليمي وأينما كان ذلك مناسبا،

(ب) حشد وتعزيز التمويل العام وتشجيع تمويل القطاع الخاص لبناء القدرات العلمية وجميع البنى الأساسية ذات الصلة،

(ج) تهيئة الظروف اللازمة لخلق واستيعاب الدراية العلمية والتكنولوجية،

(د) دعم مراكز الامتياز وشبكات المؤسسات الرئيسية من أجل تنمية القدرات الوطنية واستبقائها إلى جانب الاستفادة من خبرات المواطنين المقيمين بالخارج،

(هـ) ضمان إدراج قطاع التكنولوجيا الأحيائية في تقييم احتياجات القدرات الوطنية ذات الصلة والاستراتيجيات اللاحقة ووضع خطط عمل،

(و) ضمان استحداث وسيلة، مثل مركز اتصال أو لجنة وطنية لتنسيق وتعزيز الأنشطة، بما في ذلك تقييم احتياجات القدرات الوطنية وبناء هذه القدرات.

٢ - دعوة المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

---

(١١) A/AC.237/18 (الجزء الثاني)/Add.1، و Corr.1، المرفق الأول.

(أ) تنسيق جهوده لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للشروع في بناء القدرات، ووضع وتعزيز النظم القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، والحصول على المعلومات ذات الصلة، على التكنولوجيات الأحيائية الحديثة المناسبة لاحتياجاتها وتطبيق هذه التكنولوجيات؛

(ب) تعزيز تبادل المعلومات والربط الشبكي، بما في ذلك عن طريق شراكات بين القطاع الخاص والعام تشمل الحكومات والجهات الأكاديمية وشركات القطاع الخاص؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية في البلدان النامية بما في ذلك نقاط الاتصال واللجان، في صياغة أطر للنظم القانونية والتنظيمية من أجل إدارة وتنظيم التكنولوجيا الأحيائية، والمساعدة في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي[11]؛

(د) مساعدة السلطات الوطنية في البلدان النامية والمؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، على إجراء عمليات تقييم احتياجات القدرات الوطنية فضلا عن المهام المذكورة آنفا.

٣ - يطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار ولايته، حسبما تم تحديدها في خطة العمل التي اعتمدها الأونكتاد في دورته العاشرة[12]، القيام بما يلي:

(أ) القيام، في مجال أعماله بشأن التكنولوجيا الأحيائية، بالتنسيق والربط مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال التكنولوجيا الأحيائية، في جملة أمور، واللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛

(ب) استخدام شبكته الالكترونية المنشأة حديثا والمعنية بالعلم والتكنولوجيا لتزويد السلطات الوطنية بالمعلومات المتوفرة بشأن الأطر القانونية والتنظيمية، فضلا عن تقديم المعلومات المتوازنة الأخرى ذات الصلة بشأن التطورات الجارية في حقل التكنولوجيا الأحيائية لصانعي السياسة والدبلوماسيين والجمهور والمنظمات غير الحكومية والصحفيين وقطاع الأعمال التجارية الخاصة؛

(ج) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، على وضع استراتيجيات وخطط وطنية، بوسائل من بينها إجراء تقييم لاحتياجات القدرات الوطنية، باستخدام موارد من خارج الميزانية؛

(١٢) الوثيقة TD/390، الجزء الثاني، الفقرات ١٠٦ و ١١٧ و ١٢١ و ١٤٧

(د) وضع برامج خاصة وتنظيم حلقات عمل، باستخدام موارد من خارج الميزانية، للمساهمة في البرامج الجارية لتدريب العلماء والدبلوماسيين والصحفيين في مجال العلم والتكنولوجيا في المجال الدبلوماسي، وصياغة السياسات والشؤون التنظيمية، لمساعدة البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، في المفاوضات الدولية والقواعد الدولية ووضع المعايير؛

(هـ) الشروع في دراسات أو الإسهام فيها بشأن المشكلات المحددة التي تواجهها البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والأسس التنظيمية والسلامة الأحيائية، باستخدام موارد من خارج الميزانية؛

(و) التعاون مع مكتب اللجنة لضمان تنفيذ توصياته، بما في ذلك حشد أموال من خارج الميزانية.

٤ - يطلب من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ضمن ولايتها كمنسق لأنشطة العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة، القيام بما يلي:

(أ) تشجيع السلطات الوطنية المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا، وعلى الصعيد الوطني عند الاقتضاء، على تنسيق استراتيجياتها، وتوفير الدعم الفني في هذا المضمار؛

(ب) اقتراح مبادئ توجيهية ملموسة لتيسير تطوير المعلومات والتكنولوجيات الجديدة والمنتجات القائمة على التكنولوجيا وفقا لشروط معقولة، بما في ذلك الشروط التفضيلية، وكذلك الحصول على هذه المعلومات والتكنولوجيات والمنتجات وتعميمها؛

(ج) تشجيع الشراكات فيما بين الأطراف المعنية، بوسائل شتى من بينها التعاون الدولي.

باء - الموضوع الفني الجديد والأنشطة الأخرى

إذ يشير إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ [١٣]، الذي يشدد على الدور الرئيسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خلق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، والنمو المتسارع، وزيادة القدرة على التنافس، وتشجيع التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتيسير دمج جميع البلدان في مسار الاقتصاد العالمي بصورة فعالة،

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفقرة ١٧ من الفصل الثالث.

وإذ يقر بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا وتثير تحديات قد تؤدي إلى زيادة اتساع نطاق التفاوت بين البلدان وفي داخلها،

وإذ يشير إلى النداء الوارد في الإعلان الوزاري الموجه إلى أعضاء المجتمع الدولي للتعاون على تقليص الفوارق في مجال العلوم الرقمية وعلى تعزيز فرص التكنولوجيا الرقمية،

وإذ يشير إلى القرار ١/١ المعتمد في الدورة الأولى للجنة في عام ١٩٩٣[١٤]،

وإذ يشير أيضا إلى برنامج عمل اللجنة في الفترة الفاصلة بين دوراتها (١٩٩٧-١٩٩٩) بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكتابها المعنون: مجتمعات المعرفة: تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة[١٥]، فضلا عن مبادئها التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنتائج المستخلصة من ٢٩ مجموعة مختلفة من المصادر بشأن هيكل وتطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإذ تستذكر ما توصلت إليه من أن تكاليف استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لا تزال باهظة فإن من المرجح، رغم ذلك، أن تكون تكلفة عدم استخدامها أفدح،

وإذ يسلم بأن قدرة الدول على التنافس تقوم على إنتاجية مشروعاتها التي تعتمد إلى حد كبير على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإمكانية الاطلاع على المعلومات بواسطة شبكة الإنترنت،

١- **تقرر** متابعة أعمالها بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال عن طريق مكتبها أو، عند الاقتضاء، بإنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة:

(أ) لضمان إبلاغ نتائجها وتوصياتها السابقة إلى الجهات الرئيسية التي تعمل على تقليص نطاق التفاوت في التكنولوجيا الرقمية مثل فرقة العمل التابعة للأمين العام بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وفرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتابعة لمجموعة، الخمسة عشر،

(ب) للمساعدة في تنفيذ نتائج الاستعراض الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لولايات وأنشطة هيئاته الفرعية التي تتناول المسائل الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، بغية وضع طرائق لتزويد الأمم المتحدة والحكومات بمشورة شاملة

---

(١٤) E/1993/31-E/CN/16/1993/12، الفصل الأول، الفرع جيم.

(١٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.GV.98.O.11

وعملية بشأن السياسات والبرامج وبشأن المستجدات في حقل تكنولوجيات المعلومات والاتصال،

(ج) وللإشراف على إدراج مثل هذه المعلومات في الشبكة الجديدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتعزيز شبكات تكنولوجيا المعلومات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والمشترك بين الأقاليم بواسطة ربطها بالشبكة المنشأة مؤخرا.

٢ - **يطلب** إلى اللجنة وأمانتها التعامل على نحو وثيق مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تشجيع زيادة تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وينبغي أن يشمل ذلك مشاركة الأمانة في كافة اجتماعات فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإبلاغ اللجنة بشأن نتائج هذه الاجتماعات؛

٣ - **تقرر** اختيار ''تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات للقدرة على التنافس في مجال التكنولوجيا الرقمية'' موضوعا فنيا للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ الفاصلة بين دورات اللجنة. ومن المنتظر إنجاز أعمال اللجنة أثناء الفترة المذكورة أعلاه باتباع نهج متعدد التخصصات، والنظر إلى الجوانب العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية بحسبانها عناصر متكاملة وأخذ الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والتعليمية في الحسبان.

جيم - تنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة

يطلب إلى الأمانة العامة مواصلة جهودها لاستخدام الشبكة المعنية بالعلم والتكنولوجيا المنشأة حديثا لنشر المعلومات عن أنشطة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتحديث المعلومات بشأن التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

مشروع القرار الثاني

الصندوق الاستئماني الخاص بالأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

إذ يدرك الأهمية المتنامية للعمل المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي يجب تنفيذه داخل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أدرك الحاجة إلى توفير موارد كافية، بما في ذلك إيجاد موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر، تكرّس لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة للموارد المتاحة، خاصة الموارد من خارج الميزانية، للاضطلاع بالولاية الموكلة إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن هذا المجلس والجمعية العامة،

١ - **يوصي** بإنشاء صندوق استئماني خاص بالأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بغية المساعدة في تنفيذ الولايات المختلفة الموكلة، أو التي ستوكل، إلى المؤتمر في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٢ - **يوصي أيضا** بأن تُحوّل إلى الصندوق الاستئماني المنشأ حديثا والمشار إليه في الفقرة أعلاه جميع الموارد المتوافرة حاليا في الصندوق الاستئماني للأنشطة الخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي أنشأه الأمين العام في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ من أجل نشر المعلومات عن العلم والتكنولوجيا؛

٣ - **يدعو** إلى التبرع للصندوق الاستئماني المنشأ حديثا.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

مشروع القرار الثالث

تعزيز عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

إذ يأخذ في الاعتبار أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي، في نطاق ولايتها، الجهة المنسّقة للأنشطة المعنية بالعلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة:

١ - **يقرر** أن تجتمع اللجنة سنويا؛

٢ - **يطلب** إلى اللجنة أن تشكل فريقا عاملا مفتوح باب العضوية من أجل تحليل سبل ووسائل تحسين دور اللجنة ومشاركتها في عملية وضع التوصيات ورسم السياسات المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة، بغية العمل على تعزيز اللجنة. ويجب أن يعرض الفريق العامل على الدورة المقبلة للجنة تدابير ملموسة لإقرارها؛

٣ - **يقرر** أن يدرس جدوى استحداث آلية دولية لدعم وتعزيز البحث والتطوير في البلدان النامية وفي المجالات الشديدة الأهمية للبلدان النامية، خاصة في ميادين الصحة والتعليم والزراعة.

باء - مشاريع المقررات

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة ووثائقها**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة ويؤيد القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل التاسع.
** للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة ووثائق هذه الدورة، الواردة أدناه.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ووثائقها

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - الموضوع الفني: ''تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات تعزيزا للقدرة على التنافس في المجتمع الرقمي''.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ - المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة العادية الخامسة للجنة والتقدم المحرز بصددها.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة

٤ - تقديم التقارير القطرية عن التكنولوجيا.

٥ - ميزانية اللجنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة

٦ - عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة

٧ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة العادية السابعة للجنة.

٨ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة السابعة للجنة.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة.

مشروع المقرر الثاني

المجلس الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقرر:

(أ) تمديد ولاية المجلس الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية لمدة أربع سنوات أخرى لتمكينه من إكمال برنامج عمله في حدود الموارد المخصصة لهذا الغرض من خارج الميزانية؛

(ب) تأييد ترشيح البرازيل وتونس لعضوية المجلس الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية من أجل شغل المكانين الشاغرين في هذا المجلس من بين أعضاء اللجنة، ضمانا لاستمرار الصلات بين المجلس واللجنة؛

(ج) أن تقيِّم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السادسة إن كان من المرغوب فيه استمرار عمل المجلس واحتمال الحصول على موارد خارجية لهذا الغرض.

جيم - المقررات التي يوجّه إليها انتباه المجلس

٣ - يوجّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ١/٥
الملخصات التي أعدها الرئيس للمناقشات

قررت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في جلستها الثامنة المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بناء على اقتراح الرئيس، أن تدرج الملخصات التي أعدها الرئيس للمناقشات التي شهدتها دورتها الخامسة في تقرير اللجنة عن تلك الدورة.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل التاسع.

الفصل الثاني – الموضوع الفني: بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية

١ – نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والثالثة والثامنة، المعقودة في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان معروضا عليها التقارير التالية:

(أ) التقرير التجميعي للأمين العام عن أعمال أفرقة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية (E/CN.16/2001/2)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الفريق المعني ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، طهران (E/CN.16/2001/Misc.2)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الفريق المعني بالتوعية العامة والمشاركة في وضع السياسات العلمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، تونس العاصمة (E/CN.16/2001/Misc.3).

٢ – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، قدّم بيانات كل من البروفسور ريتشارد براون، رئيس الاتحاد الأوروبي للتكنولوجيا الأحيائية، والسيدة كاثي ستوكس، مستشارة لدى الأونكتاد وخبيرة في التكنولوجيا الأحيائية.

٣ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإسبانيا وإندونيسيا وأنغولا وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل ورومانيا وسري لانكا وغانا، فضلا عن المراقب عن الأرجنتين.

٤ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، قدّم الدكتور طارق الرحمن (باكستان) الوثيقة الختامية للفريق المعني ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية.

٥ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تتصل بالتقرير المقدّم ممثلو كل من الاتحاد الروسي وألمانيا وأنغولا وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا وسري لانكا وغانا وكولومبيا.

٦ – وفي الاجتماع نفسه أيضا، أدلى المراقب عن الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

٧ – وفي الاجتماع نفسه، أدلى ببيان المراقب عن منظمة الصحة العالمية، فضلا عن المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨ - وفي الجلسة نفسها، قدّم البروفسور مايكل رود (النمسا) ونائب رئيس اللجنة الوثيقة الختامية للفريق المعني بالمسائل القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية.

٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تتصل بالتقرير المقدّم ممثلو كل من الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا وسري لانكا.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ببيان.

١١ - وفي الجلسة نفسها، قدّم الدكتور بيدرو تيتا، نائب وزير العلوم والتكنولوجيا (أنغولا) ونائب رئيس اللجنة، الوثيقة الختامية للفريق المعني بالتوعية العامة والمشاركة في وضع السياسات العملية في مجال التكنولوجيا الأحيائية.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تتصل بالتقرير المقدّم ممثلو كل من الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وبوليفيا ورومانيا وغانا والنمسا.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من رئيس قسم التكنولوجيا لأغراض التنمية ورئيس فرع التكنولوجيا والشركات والخبير في التكنولوجيا الأحيائية لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٤ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١، لخّص رئيس فرع التكنولوجيا والشركات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نتيجة المناقشة العامة للبند ٢ من جدول الأعمال.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وأنغولا والجزائر ورومانيا وغانا وكولومبيا والنمسا، فضلا عن المراقبين عن المملكة العربية السعودية ومصر.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن منظمة الصحة العالمية ببيان.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى المراقب عن منظمة مهندسي العالم، وهي منظمة غير حكومية، ببيان.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

١٨ - يقر برنامج عمل اللجنة بشأن موضوع بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية بأن التكنولوجيا الأحيائية الجديدة والناشئة تتيح فرصا وتطرح في الوقت نفسه تحديات، خاصة في مجالات رئيسية كالزراعة والصناعة الغذائية والصحة والبيئة. وتواجه البلدان النامية عوائق معيّنة تحول دون حيازة هذه التكنولوجيات وتطويرها ونشرها وإدارتها. وتشمل المتطلبات الرئيسية للنجاح في بناء القدرات توافر أطر قانونية وتنظيمية ملائمة، وموارد مالية

ضخمة ومهارات بشرية كثيرة، وبنية أساسية فعالة في مجال الاتصالات وتوفير الخدمات اللازمة وتعزيز قدرات المختبرات، ووعيا أكبر لدى العامة. وأهم من ذلك أن اللجنة اقترحت، من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من المنافع والتقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر التي ترافق التكنولوجيا الأحيائية العصرية، أن ترسم الحكومات الوطنية استراتيجيات وسياسات وتضع خطط عمل لتطوير التكنولوجيات وإدارتها. ويعتمد النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط على الرؤيا البعيدة الأمد والإرادة السياسية والقدرة على رصد الموارد المالية من أجل تطوير العلوم والتكنولوجيا.

١٩ - وأيدت اللجنة التوصية التي تدعو الحكومات الوطنية المدعومة بالمساعدة الدولية إلى الشروع في عملية رسم سياسات متماسكة عن طريق إجراء تقييمات وطنية للتكنولوجيا الأحيائية. والهدف من هذه التقييمات هو الجمع بين الجهات صاحبة المصلحة، وتحديد الأولويات الوطنية، وجرد القدرات الموجودة، وتوجيه الموارد لسد الاحتياجات والثغرات ذات الأولوية المحددة في القدرات الموجودة، وتنسيق السياسات القطاعية المعنية بالزراعة والصحة والتجارة والصناعة والبيئة، والاستفادة من التناغم في مجال التكنولوجيا الأحيائية بين هذه القطاعات. وتستطيع الحكومات الوطنية أن تحدد أو تُنشيء هيئة مناسبة لإجراء التقييمات الوطنية. ويمكن أن تكون الجهات المنسقة للتكنولوجيا الأحيائية آليات مؤسسية ملائمة لهذا الغرض. وتستطيع اللجنة مساعدة البلدان النامية وذلك بوضع منهجية عامة، أو نموذج إطاري، للتقييمات القطرية تراعي العوامل المرتبطة بكل حالة على حدة، كالتفاوت في مستويات التطور التكنولوجي الوطني والأطر القانونية والمعايير الاجتماعية والثقافية. وبوسع المجتمع الدولي أيضا أن يساعد الحكومات، خاصة حكومات أقل البلدان نموا، بتوفير الموارد المالية والخبرة لإجراء التقييمات.

٢٠ - وتبيّن للجنة أن القطاع العام يضطلع بالجزء الأكبر من تطوير التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية، وأن الأموال العامة الشحيحة غالبا ما توزع بشكل غير واف على المجالات التطبيقية وهيئات البحوث. واقترح المشاركون في برنامج العمل أن تركّز الحكومات الوطنية الأموال العامة على المجالات التطبيقية ذات الأولوية، أو على مؤسسات معيّنة يمكن تحويلها إلى مراكز امتياز، حسب الإمكانيات والمقتضيات. ويمكن أن تشكل مراكز الامتياز جهات تنسيق لحيازة المعلومات والتكنولوجيا وتعميمها ولتوفير التدريب. وقد تشجع المرافق المعززة وفرص البحوث التي توفرها هذه المراكز العلماء المحليين أيضا على عدم مغادرة بلادهم. وتستطيع الحكومات أن تختار، أو تُنشيء، مركزا وطنيا واحدا، أو أن توزع الموارد على عدة مراكز رئيسية. والمهم هو أن تقيم المراكز روابط مع هيئات بحوث أخرى ومع المستخدمين النهائيين للتكنولوجيا بدلا من احتكارها لقطاع البحوث العام وانعزالها. ويعتمد

نجاح مراكز الامتياز على السياق القطري المحلي، بما في ذلك توافر الموارد المالية والبشرية. وتستطيع التقييمات الوطنية تحديد أفضل الترتيبات المؤسسية لرصد الموارد بصورة فعالة.

٢١ - ورأت اللجنة أن للهياكل والروابط المؤسسية أهمية حيوية لنجاح التطوير التكنولوجي، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وتعميمها. وعلى الصعيد الوطني، يمكن رسم السياسات لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البحث والتطوير. وقد يتطلب الأمر اتخاذ مبادرات ووضع حوافز لسياسات معيّنة من أجل تعزيز الثقة وتشجيع الاستثمار في البحوث من جانب الشركات وشركات الاستثمار في المشاريع الجديدة. وإسناد أدوار تكميلية للقطاعين الخاص والعام هدف رئيسي للسياسة المعنية بتطوير العلوم والتكنولوجيا على المدى البعيد. وأوصى المشاركون بأن تشجع الحكومات الوطنية إقامة علاقات أوثق بين البحوث التي يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص، وأن تضع آليات لكفالة تعميم التكنولوجيا التي يطورها القطاع العام لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا الغرض، يجب أن ترمي التقييمات الوطنية والمبادرات الأخرى المتعلقة بالسياسات إلى إقامة علاقات فعلية بين فئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والعلماء وراسمو السياسات.

٢٢ - وعلى الصعيد الدولي، حدد المشاركون التنسيق والتعاون في مجال البحوث مع البلدان النامية وفيما بينها على أنها آليات هامة تمكِّن البلدان النامية من الحصول على تكنولوجيات جديدة. وللشبكات التعاونية التي تربط العلماء الذين هاجروا من البلدان النامية بالمؤسسات الموجودة في بلدانهم الأم منافعها، كالحصول على تقنيات جديدة، مما يخفف إلى حد ما من جسامة مشكلة ''هجرة الأدمغة''. ويستطيع وزراء الخارجية والممثلون الوطنيون الآخرون المشاركون في المناقشة والمفاوضات بشأن العلوم والتكنولوجيا تيسير إقامة الشراكات في مجال البحوث. وسنحت للدبلوماسيين فرص إقامة روابط وشراكات دولية جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولكنهم غالبا ما واجهوا معوقات بسبب النقص في التدريب العلمي وعدم فهم المسائل الراهنة. وأثّرت هذه المشكلة أيضا على قدرة ممثلي البلدان النامية على التفاوض بشأن صكوك تنظيمية دولية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك اتفاقات بشأن السلامة البيولوجية وحقوق الملكية الفكرية. وأيّدت اللجنة توصية تدعو الأونكتاد بالتأسيس على خبرته في التدريب في مجال الدبلوماسية التجارية والقيام بوضع آليات وبرامج تدريبية للدبلوماسية في مجال العلوم.

٢٣ - وأقرّت اللجنة بأن وضع صكوك تنظيمية دولية تتصل بالتكنولوجيا الأحيائية مهمة صعبة ومتشعبة نظرا لتفاوت مستويات القدرات والتطور التكنولوجي وللاختلاف الواسع بين البلدان في الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأبدت بعض البلدان قلقها الشديد بشأن المخاطر البيئية المحتملة المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، وحبّذت تنظيما صارما

للتكنولوجيات الأحيائية الجديدة التي قد تؤثر سلبا على البيئة. ومن جهة أخرى، يرجّح أن تكون البلدان التي تعتبر الأمن الغذائي أولوية وطنية طاغية أكثر اهتماما بالقوانين التنظيمية والتشريعية التي تشجع وتيسّر الحصول على التكنولوجيات الجديدة، وأقل ميلا إلى القوانين البيئية الصارمة. ويجب أن تراعي المفاوضات الدولية، وما تتوصل إليه من صكوك تنظيمية وصكوك متعلقة بالسياسات، إقامة توازن بين مختلف المصالح الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، تستطيع اللجنة، بالتعاون مع أمانة الأونكتاد والوكالات الأخرى ذات الصلة، أن تكون جهة التنسيق لتعميم السياسات والمعلومات التنظيمية. وتشمل هذه المعلومات مصادر معلومات متوازنة عن التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وعروضا موجزة للمفاوضات الدولية الراهنة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات المرتبطة بالتكنولوجيا الأحيائية، وتفاصيل أفضل الممارسات المتّبعة لوضع نُظم تنظيمية.

٢٤ - وأبرز العمل الذي تقوم به اللجنة بشأن الموضوع الفني الراهن أهمية تحسين تدفق المعلومات وإدارتها للتطوير والإدارة الفعالتين للتكنولوجيا الأحيائية. فتحسّن تدفق المعلومات قد يسهم في تيسير الحصول على التكنولوجيا وتبادل المعلومات عن المسائل والنماذج التنظيمية وزيادة الوعي لدى الجمهور بوجه عام. وركّزت الأفرقة الثلاثة، في الاجتماعات التي عقدتها أثناء فترة برنامج العمل الحالي، على أهمية إقامة بنية أساسية وافية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتوفير الموارد للحفاظ على هذه البنية واستخدامها. وتشكل المواقع الموجودة على شبكة الإنترنت قنوات تكتسي أهمية خاصة لنشر المعلومات والمعرفة فيما يتصل بالتكنولوجيا الأحيائية. وأبدت اللجنة اهتماما شديدا بتقدُّم المبادرات الدولية الهادفة إلى تسهيل الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال بتكلفة معقولة. ويمكن متابعة هذه المبادرات ورصدها أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ الواقعة بين الدورتين. ويمكن أن تكون شبكة العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي يعمل الأونكتاد على إنشائها جهة تنسيق مفيدة لنشر معلومات متوازنة.

٢٥ - وقرّ الرأي بوجه عام على أن الناس غير مطّلعين بما فيه الكفاية على التكنولوجيا الأحيائية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد لا يكون توفير معلومات متوازنة كافيا بحد ذاته لكفالة مزيد من الوعي لدى الجمهور. ويعتمد تحقيق ذلك اعتمادا كبيرا على رغبة وسائط الإعلام في أن تكون قناة لنشر معلومات متوازنة عن العلوم والتكنولوجيا وقدرتها على ذلك. ورأى المشاركون أن إقامة علاقات أفضل وإجراء حوار بين العلماء ووسائط الإعلام يكتسيان أهمية فائقة في تشجيع الإبلاغ المتوازن عن التطورات العلمية. ويجب أن يتمكن الصحفيون بسهولة من التعرف على الخبراء الملائمين في جميع الاختصاصات والمجالات التطبيقية المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية والاتصال بهم. ويمكن إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت لإقامة صلات بين العلماء والصحفيين. وييسّر تدريب العلماء

والصحفيين على الاتصالات في مجال العلوم أيضا تدفق معلومات أكثر دقة عن العلوم والتكنولوجيا لمصلحة الجمهور بوجه عام. ومن جهة أخرى، يتعذر على سكان الأرياف في العديد من البلدان النامية الوصول إلى وسائط الإعلام. وتعوّق مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والحواجز الناجمة عن اللغات أيضا حصول الريفيين على المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا. ويمكن أن تدعم جهات التنسيق الوطنية المعنية بنشر المعلومات حملات توعية محلية تستخدم قنوات اتصال ملائمة على الصعيد المحلي.

٢٦ - ويجب أن تنظر اللجنة في تشكيل مجموعة فرعية تكون مسؤولة عن تنفيذ و/أو رصد التوصيات الصادرة عن دورتها الخامسة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وبعض هذه التوصيات يمكن توجيهها، أو قد تكون ذات صلة خاصة بالعديد من المنظمات الدولية الأخرى العاملة في المجالات العلمية أو مجالات رسم السياسات المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية. وأقرت اللجنة بأن المساعدة الدولية الفعلية لدعم بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية هي التي تستفيد من الخبرات والموارد المتوافرة لدى العديد من المنظمات الدولية المختلفة، بما فيها الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومراكز الامتياز الدولية. وأوصت بأن تبذل جميع المنظمات الدولية الجهود من أجل توطيد عرى التعاون وتنسيق الأنشطة بصورة أفضل.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٧ - كان معروضا على اللجنة، في اجتماعها الثامن المعقود في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، نص مشروع قرار بعنوان ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' قدمه مكتب اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية.

٢٨ - وفي الاجتماع نفسه، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلا إندنيسيا والمملكة العربية السعودية.

٢٩ - وفي الاجتماع نفسه، أدلى أمين اللجنة ببيان عن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية.

٣٠ - وفي الاجتماع الثامن أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا (انظر أيضا الفصل الثالث والرابع والخامس والسادس) (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الثالث – المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة للجنة والتقدم المحرز بصددها

١ – نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال في اجتماعيها الثالث والثامن المعقودين في ٢٩ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) مذكرة من أمانة الأونكتاد عن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة والتقدم المحرز بصددها (E/CN.16/2001/3)؛

(ب) ورقة أعدتها أمانة الأونكتاد عن الشراكات والربط الشبكي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/CN.16/2001/Misc.4)؛

(ج) ورقة أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن تغير ديناميات الصناعة العالمية للبرامج والخدمات الحاسوبية: الآثار المتعلقة بالبلدان النامية (E/CN.16/2001/Misc.5).

٢ – وفي اجتماعها الثالث المعقود في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١، أدلى ببيانات استهلالية رئيس قسم تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية ورئيس فرع التكنولوجيا والمشاريع بالأونكتاد.

٣ – وفي الاجتماع نفسه، أدلى ببيانات ممثل كل من رومانيا وبوليفيا.

٤ – وفي الاجتماع نفسه أيضا، أدلى ببيان المراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٥ – وأنجزت أمانة الأونكتاد دراسة وأعدت تقريرا بشأن موضوع ''الشراكة والربط الشبكي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات''. وكان هذا التقرير (E/CN.16/2001/Misc.4) معروضا على اللجنة. كما عقدت الأونكتاد سلسلة من اجتماعات الخبراء بشأن إقامة الشراكات والشبكات وتكوين المجموعات. وتم التوصل إلى أن الوسائل التقليدية التي يعتمدها القطاع الخاص في مجال الحصول على التكنولوجيا تشمل الترخيص والهندسة العكسية والمشاريع المشتركة وإقامة التحالفات والروابط الاستراتيجية. وقد تتخذ الشراكات شكل الصفقات التشاركية أو غير التشاركية. وتشمل الصفقات التشاركية شراء أو تبادل الأسهم بين الشركاء في حين تقوم الصفقات غير التشاركية على التعاقد. وقد اتخذت الشراكات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الأحيائية في الغالب شكل العلاقات التعاقدية. وقد اتسع مدى إقامة الشراكات والربط الشبكي فيما بين الشركات على الصعيد العالمي في العقد الأخير. لكن الأغلبية الساحقة لهذا النوع من التعاون

كانت بين شركات تقع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت الدراسة إلى أن بوسع الحكومات وغيرها من المؤسسات الوطنية في البلدان ذات الاقتصادات النامية والناشئة أن تيسر إقامة الشراكات والشبكات من خلال تنفيذ سياسات ترمي إلى تهيئة مناخ للاقتصاد الكلي يكون مواتيا للتعاون فيما بين الشركات ووضع إطار قانوني وتنظيمي مشجع للمعاملات بين الشركات. كما تعد السياسات التي تشجع الرقي بالقدرات المحلية التكنولوجية والإدارية والتنظيمية ضرورة لتحقيق المنافع المحتملة الناشئة عن التعاون بين الشركات.

٦ - وطلبت اللجنة، في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦١، إلى أمانة الأونكتاد نشر ما تضمنته عدة تقارير من نتائج واستنتاجات بشأن موضوع ''تجميع الموارد الخاصة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال'' خصوصا فيما يتعلق بالهياكل الأساسية بالبث والتعليم والصحة. ووردت النتائج المركبة لتلك التقارير، التي تستند إلى ما مجموعه ٢٩ دراسة من دراسات الحالات التجريبية في تقرير (E/CN.16/2001/Misc.6) يعرض على اللجنة في دورتها الحالية. واقترح التقرير بأن تقوم بإعداد الاستراتيجيات والسياسات والأطر التنظيمية الرامية إلى ردم ''هوة التكنولوجيا الرقمية'' هيئة على أعلى مستوى سياسي. وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الأشكال الرئيسية لتمويل تنمية تكنولوجيا المعلومات هي الرأسمال الخاص والتمويل الخارجي. وقد شكلت المخاطر السياسية المحتملة العائق الرئيسي أمام استقطاب التمويل، ولكن بالإمكان التصدي لتلك المخاطر عن طريق إنشاء مؤسسات قانونية ملائمة ومنح الضمانات ضد المخاطر. ومن المحتمل أن يكون توفير التمويل المستمر لتنمية تكنولوجيا المعلومات رهينا بفرض رسوم الاستخدام منذ البداية. وأخيرا، تم التشديد على أن الحصول على التكنولوجيا ليس إلا مشكلا ثانويا فيما يتعلق بالجهود اللازمة لتنظيم وتمويل ومواصلة برامج تكنولوجيا المعلومات.

٧ - وأشار أحد أعضاء الوفود إلى أن ما أنجزته اللجنة والأمانة من عمل في الوقت الراهن وفي الماضي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الأحيائية يكشف بوضوح وجود تحديات ودروس مماثلة فيما يتعلق بالسياسات. فمن الواضح أن ثمة حاجة إلى إجراء تقييمات وطنية، وبخاصة في ميادين البنى الأساسية والاستراتيجيات الوطنية ونقل التكنولوجيا، لكي يتسنى تيسير وضع السياسات وتنفيذها. ولاحظ عضو آخر أن الدراسات المتعلقة بالشراكات في مجال التكنولوجيا وبتجميع الموارد الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال ركزت على الشركات الخاصة و لم تشمل مؤسسات القطاع العام المبتكرة كأداة هامة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان النامية.

٨ - وأعدت وثيقة موجزة (E/CN.16/2001/Misc.7) تورد باقتضاب المسائل الرئيسية وتتضمن معلومات متوازنة بشأن التكنولوجيا الأحيائية استجابة لما توصلت إليه الدورة الرابعة للجنة من نتائج بشأن موضوع ''استخدام التكنولوجيا الأحيائية لإنتاج الأغذية''. كما تم نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الأحيائية في موقع شعبة الاستثمار والتكنولوجيا لتنمية المشاريع بالأونكتاد على شبكة الإنترنت وعلى شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وكانت الأمانة عضوا في الشبكات المشتركة بين الوكالات للسلامة في مجال التكنولوجيا الأحيائية وتعاونت أيضا مع مركز الجنوب في تنظيم اجتماع بشأن بناء القدرات الخاصة بالسلامة في مجال التكنولوجيا الأحيائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وشارك رئيس اللجنة في اجتماع للفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التكنولوجيا الأحيائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٩ - اعتمدت اللجنة في اجتماعها الثامن المعقود في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مشروع قرار بعنوان ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' (انظر أيضا الفصول الثاني والرابع والخامس والسادس) (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الباب ألف).

الفصل الرابع – عرض التقارير القطرية المتعلقة بالسياسات في مجال التكنولوجيا والابتكار

١ – نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساتها الرابعة والخامسة والثامنة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢ – وفي جلستها الرابعة المعقود في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، قدم السيد آرثر ليفين، منسق مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، عرضا.

٣ – وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس فرع التكنولوجيا والمشاريع ببيان.

٤ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا والبرازيل ببيانات.

٥ – وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ببيان.

٦ – وفي الجلسة نفسها، قدم ممثلو كل من إندونيسيا والبرازيل والجزائر ورومانيا وسري لانكا والصين وغانا عروضا قطرية.

٧ – وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم السيد جوزي ماريا فيغيريز، رئيس فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عرضا كذلك.

٨ – وفي الجلسة نفسها، تلا ممثلو كل من أنغولا والبرازيل ورومانيا وكولومبيا بيانات.

٩ – وفي الجلسة نفسها، أدلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية ببيان.

١٠ – وفي جلستها الخامسة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، قدم ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباراغواي وباكستان والبرتغال وكولومبيا عروضا قطرية.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

١١ – قدم السيد جوزي ماريا فيغيريز، رئيس فريق الأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعراضا عاما لتاريخ وأهداف الفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما أحرزته من تقدم. وقد أنشئت الفرقة العاملة، وهي شراكة خلاقة مهمة بين القطاع الخاص والعام، تحت رعاية الأمم المتحدة، أول نموذج لهيئة منشأة بقرار حكومي دولي تشارك فيها على نحو متساو الدول الأعضاء والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون.

١٢ – وأيد الإعلان الوزاري الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ مقترحا يدعو إلى إنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. وبموجب هذه المبادرة، ستضفي الأمم المتحدة بعدا عالميا حقيقيا على المجهودات الرامية إلى ردم ''هوة التكنولوجيا الرقمية'' العالمية وستعزز فرص الحصول على التكنولوجيا الرقمية، مما سيؤدي إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية للجميع. ويتمثل الهدف المعلن لفرقة العمل المقترحة في ''إضفاء الطابع القيادي الشامل على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المساعدة على صياغة استراتيجيات لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وجعلها في خدمة التنمية والقيام، على أساس المشاورات بين جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء، بإنشاء شراكة استراتيجية بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص وهيئات ومؤسسات التمويل والمانحين والبرامج القطرية وسائر أصحاب المصلحة الآخرين''. وطلب القرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء فيما يتعلق بتشكيل فرقة العمل وهيكل إدارتها وولايتها واختصاصاتها وترتيبات دعم أمانتها وتنفيذ مشاريعها.

١٣ - وبدأ الأمين العام عملية مشاورة عالمية لاستقصاء آراء الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، عين فريق مكون من مستشارين رفيعي المستوى للأمين العام معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدته في إجراء المشاورات. وتزعم الفريق المتحدث باسمه وهو رئيس سابق لكوستاريكا. وتمثل الاستنتاج الرئيسي المستخلص من المشاورات التي تم إجراؤها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ومن الردود المكتوبة الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة في أن مبادرة إنشاء فرقة عاملة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنال استحسانا كبيرا ودعما واسعا حتى في القطاع الخاص. وجرى التشديد مرارا على أن مسعى بهذا الحجم وهذه الأهمية قائم على شراكة حقيقية بين مختلف أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء ينبغي أن يتزعمه ''وسيط أمين'' وأن دور الأمين العام لا غنى عنه في هذا المجال. وتم التشديد أيضا على أن الفرقة ينبغي أن تحظى بالاستقلال الذاتي في أداء أعمالها وإن كان إشراف الأمم المتحدة هاما. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتشاور مع المجموعات الإقليمية مع مراعاة آراء الدول الأعضاء.

١٤ - وستضم فرقة العمل ممثلي ١٨ دولة عضوا و ٨ ممثلين للقطاع الخاص و ٤ ممثلين للمنظمات التي لا تسعى للربح و ٦ ممثلين لهيئات منظومة الأمم المتحدة. وسيكون رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عضوا في الفرقة بحكم منصبه. وسيعين الأمين العام أعضاء

فرقة العمل في المستقبل القريب عقب إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية. ومن المزمع أن تعقد الفرقة أول اجتماع رسمي لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يتم فيه اعتماد خطة عمل تمهيدية وطرائق تنفيذها. ومن المقرر أيضا إنشاء مجلس استشاري دائم. ومن المتوقع أن يتم قبل اجتماع أيلول/سبتمبر إنشاء أمانة أساسية صغيرة تحوّل من التبرعات لتقديم الدعم الإداري لأنشطة فرقة العمل. ومن المزمع إنشاء ''حلقات وصل'' إقليمية لتحسين تنسيق أنشطة فرقة العمل وتيسير الحصول على المعلومات من فرادى البلدان.

١٥ - وأعرب نائب رئيس اللجنة عن أمله في أن تتعاون اللجنة على نحو وثيق مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشار إلى أن الموضوع الفني الذي ستنكب عليه اللجنة في فترة ما بين الدورات المقبلة هو ''تنمية التكنولوجيا وبناء القدرات لتحقيق القدرة على التنافس في مجتمع التكنولوجيات الرقمية'' سيكمل عمل فرقة العمل. وأكد الأمين العام للأونكتاد للمتحدث أن الأونكتاد سيسرها التعاون مع فرقة العمل. وأشار إلى أن الأونكتاد كانت رائدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتشجيع التجارة وكانت نشيطة في بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال أنشطتها في ميدان المساعدة الفنية. وألح أعضاء اللجنة، آخذين بعين الاعتبار خبرة اللجنة وأمانتها في المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، على أن المكتب والأمانة بحاجة إلى التفاعل على نحو وثيق مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز تحقيق قدر أكبر من تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦ - وأعرب عدد من أعضاء الوفود عن اهتمامهم بتشكيل فرقة العمل من حيث التمثيل الإقليمي والوطني والحصول على مزيد من التفاصيل بشأن ''حلقات الوصل'' الإقليمية. وأشار أحد أعضاء الوفود إلى أن العديد من فرق العمل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات تم إنشاؤها، بما في ذلك فرق العمل التابعة لمجموعة الثمانية ومجموعة الخمسة عشرة، وأعرب عن أمله في أن يتحقق التواصل بين هذه الفرق فيما يتعلق بالمسائل المعالجة. واقترح نائب الرئيس إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لتنسيق أنشطة مختلف فرق العمل لتفادي ازدواجية المجهودات. وأشارت أمانة الأونكتاد إلى أن شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يمكن أن تلبي هذا الغرض. وقال رئيس فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا الاتصالات تود الإفادة من منجزات المنظمات الأخرى، بما في ذلك الأونكتاد.

١٧ - وقدم السيد آرثر ليفين، من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، عرضا عن مبادرة عالمية أخرى تتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات - وهي مؤتمر القمة العالمي المتعلق بمجتمع المعلومات المزمع انعقاده. وسيضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات

السلكية واللاسلكية بدور الريادة في تنظيم مؤتمر القمة وسيضع مجموعة من الإجراءات الخاصة بإشراك المجموعات والوكالات المهتمة في العملية التحضيرية. ووافق رؤساء معظم وكالات الأمم المتحدة على الانضمام إلى اللجنة التنظيمية.

١٨ - وبرز مقترح عقد مؤتمر القمة من الحاجة الملموسة لتحديد مفهوم ''مجتمع المعلومات'' الجديد نسبيا وإلى إعداد سياسات وقواعد تنظيمية وشبكات وخدمات منسجمة لإدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية نظرا لما يضطع به هذا القطاع من دور مركزي في ذلك ''المجتمع''. وتم تحديد المواضيع التي سينظر فيها مؤتمر القمة فيما يلي:

- بناء الهياكل الأساسية لسد ''هوة التكنولوجيات الرقمية''؛
- تعميم الحصول على الاتصالات السلكية واللاسلكية على أساس المساواة؛
- الخدمات والتطبيقات في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- حماية المستهلكين وخصوصيات وأمن المستخدمين واحتياجاتهم الأخرى؛
- إطر لإدارة مجتمع المعلومات.
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعليم.

وتشمل النتائج المتوقعة لمؤتمر القمة إعلانا متعلقا بالمبادئ العامة الخاصة بتطور سياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقواعد تنظيمها عبر البلدان وعلى الصعيد العالمي على نحو يتسم بالانسجام ووضع خطة عمل لتيسير تنفيذ تلك المبادئ.

١٩ - وستتم الدعوة إلى مؤتمر القمة، المقرر مؤقتا عقده في أواخر عام ٢٠٠٣ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وينتظر أن يشارك فيه رؤساء الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والرؤساء التنفيذيون لشركات القطاع الخاص.

٢٠ - وقدم ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإندونيسيا وأنغولا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباراغواي وباكستان والبرازيل والبرتغال وبيلاروس وسري لانكا والصين وغانا وكولومبيا تقارير عن السياسات الوطنية في مجال التكنولوجيا والابتكار.

٢١ - وأعارت التقارير اهتماما كبيرا لتنمية القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم بوجه عام اعتبار تكنولوجيات وشبكات المعلومات الجديدة جزءا أساسيا من الاقتصاد القائم على المعارف الذي يتيح فرصا جديدة للبلدان النامية. وقد وضع معظم البلدان مؤخرا برامج خاصة أو أنشأ فرق عمل لتنسيق استراتيجياتها الخاصة بتنمية التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتوسيع نطاق انتشارها. وهناك طائفة عريضة من النهج المتعلقة برسم سياسات العلم

والتكنولوجيا في هذه المجالات. وتعبر الاختلافات في النهج المتبعة في السياسات إلى حد كبير ما يتميز به كل بلد من تنوع في مستويات التنمية والهياكل الاقتصادية، وإن كان للاختلافات صلة وثيقة بخصائص كل مجال من مجالات التكنولوجيا. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن التكنولوجيا الأحيائية تحوي طائفة عريضة من التقنيات التي تتنوع بشكل واسع من حيث التعقيد التكنولوجي والنضج. فقد يقتضي تطوير وإدارة التقنيات التقليدية، من قبيل معالجة الأغذية من جهة والتكنولوجيات الأحيائية العصرية، بما في ذلك الهندسة الوراثية، من جهة أخرى تدابير مختلفة من حيث السياسة العامة. غير أن ثمة مشاكل ومواطن ضعف مشتركة بينها، تتعلق بتمويل تنمية الموارد البشرية وبحقوق الملكية الفكرية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام. وتركز النقاش بشكل رئيسي على وضع ترتيبات مؤسسية جديدة للتنمية التكنولوجية تهدف إلى تعزيز إقامة الشبكات والتحالفات بين معاهد البحوث في القطاع العام والجامعات والقطاع الخاص.

٢٢ - ولم يكن للقطاع الخاص في معظم البلدان نشاط في مجال التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو كان نشاطه ضعيفا وكان ثمة اعتماد كبير جدا على القطاع العام. وبالنظر إلى ما يعتري الماليات العامة في معظم البلدان من ضعف، فقد شكل هذا الاعتماد عائقا رئيسيا أمام تنمية هذه المجالات التكنولوجية الرئيسية. وامتد نطاق المشكل أيضا إلى ميدان توفير التدريب والتعليم في مجال التكنولوجيات الجديدة، وهو أمر لا تخفى أهميته في إنجاح التنمية في المستقبل. وشهد التدريب في القطاع الخاص، في بعض البلدان، وبخاصة في حقل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تطورا سريعا. ويعد الحصول على التكنولوجيا مجال ضعف مشترك، وبخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات المسجلة المنتجة في بلدان الشمال. وتثير مسألة إقامة روابط عادلة وفعالة بين أصحاب المصلحة على اختلاف فئاتهم، بما في ذلك الشركات الأجنبية، تحديات رئيسية بالنسبة للبلدان النامية. وتثير المسائل المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مجموعة أخرى من التحديات. وقد انكب عدد من البلدان النامية على تحديث نظمها في مجال حقوق الملكية الفكرية بما يتماثل والمعايير الدولية. غير أن نظم حماية الملكية الفكرية لم يكتمل تطورها بعد في بعض البلدان، وبخاصة في مجال الحقوق المتعلقة بالأصناف الجديدة من النباتات ولا يزال الوقت المتبقي لتنفيذ الإصلاحات يثير القلق.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٣ - اعتمدت اللجنة، في الجلسة الثامنة المعقودة في ١ حزيران/يونيه، مشروع قرار بعنوان ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' (انظر أيضا الفصول الثاني والثالث والخامس والسادس) (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الخامس – ميزانية اللجنة

١ – نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستيها الخامسة والثامنة المعقودتين في ٣٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة بشأن ميزانية اللجنة والأنشطة المضطلع بها بين الدورات (E/CN.16/2001/4).

٢ – وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ، أدلى ببيان استهلالي موظف للشؤون الاقتصادية من قسم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في الأونكتاد.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٣ – قدمت الأمانة مذكرة بشأن ميزانية فترة السنتين تناولت الموارد في الميزانية العادية والموارد من مصادر خارجة عن الميزانية. ورصدت أموال لتغطية تكاليف لاجتماع واحد لفريق الخبراء يعقد قبل نهاية عام ٢٠٠١.

٤ – وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال أيضا اعتمدت اللجنة مشروع قرار قدمه المكتب يوصي بإنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وكذلك بتحويل الموارد المتاحة حاليا في الصندوق الاستئماني للأنشطة الخاصة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ حديثا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥ – اعتمدت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مشروع قرار عنوانه ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' (انظر أيضا الفصول الثاني والثالث والرابع والسادس) (وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

٦ – وفي الجلسة نفسها ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه ''الصندوق الاستئماني الخاص للأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''، قدمه المكتب على أساس مشاورات غير رسمية.

٧ – وعلى إثر بيان أدلت به الأمانة العامة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذا القرار في الميزانية البرنامجية، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل السادس – أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها بين الدورات

١ – نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في جلستيها السادسة والثامنة، المعقودتين في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة بشأن أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية والأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج المؤتمر العالمي للعلوم (E/CN.16/2001/5).

٢ – وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو، أدلى رئيس قسم تطوير التكنولوجيا التابع للأونكتاد، ببيان استهلالي وقدم عرضا عن تسخير العلوم وبناء شبكة إنمائية.

٣ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثلو كل من الاتحاد الروسي ورومانيا وسري لانكا وتونس.

٤ – وفي الجلسة ذاتها أدلى المراقب عن الولايات المتحدة ببيان.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٥ – قدمت أمانة الأونكتاد موجزا عن المبادرات التي تم اتخاذها استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/١٩٩٩ الذي طلب فيه إلى أمانة اللجنة أن تواصل جهودها بالتعاون مع بقية هيئات الأمم المتحدة من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) إنشاء شعبة ا لكترونية لربط المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وإذكاء الوعي بالتطورات العلمية؛

(ب) التفاعل على نحو وثيق مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية؛

(ج) عقد اجتماع لفريق تابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف مرة كل سنتين؛

(د) تقديم تقرير عن نتائج المؤتمر العالمي للعلوم؛

(هـ) أعدت الأمانة تقريرا بشأن هذه البنود (E/EN.16/2001/5) التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الخامسة.

٦ – وكان الهدف من المؤتمر العالمي للعلوم المساعدة على تعزيز التزام الدول الأعضاء في اليونسكو وسائر الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بالعلم والتعليم والبحث والتنمية، ووضع

استراتيجية من شأنها أن تكفل تسخير العلوم بصورة أفضل وتلبية احتياجات المجتمع وطموحاته في القرن الحادي والعشرين. وترد نتائج المؤتمر في وثيقتين رئيسيتين هما:

(أ) الإعلان الخاص بالعلم واستخدام المعارف العلمية، الذي يؤكد الالتزامات السياسية للمجتمع الدولي بالتطور العلمي وبإيجاد حلول للمشاكل في مجال التفاعل بين العلم والمجتمع؛

(ب) خطة العلوم - إطار للعمل وتتضمن تعزيز الشراكات في مجال العلوم واستخدام العلوم لأغراض التنمية البشرية المستدامة والبيئة.

٧ - وفيما يتعلق بتحسين التنسيق في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا بُذلت جهود من أجل كفالة مشاركة وكالات الأمم المتحدة على نطاق أوسع في عمل أفرقة اللجنة. وتم توزيع تقارير ونتائج هذه الأفرقة على نطاق أوسع من ذي قبل، لا سيما عن طريق زيادة استخدام شبكة الإنترنت. ووضعت الأمانة قائمتين للمناقشة على شبكة الانترنت لنشر المعلومات بشأن عمل اللجنة[١٦]. وقامت اللجنة وأمانتها بتنظيم ثلاث اجتماعات أفرقة بشأن التطورات في مجال التكنولوجيا الأحيائية والترويج لها، شارك فيها ممثلون من مختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة وساهموا فيها مساهمة كبيرة. وتحققت زيادة في مستوى التعاون بين اللجنة وأمانتها وبقية هيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما لجنة التنمية المستدامة ولجنة وضع المرأة وأمانيتهما.

٨ - وأنشأت الأمانة شبكة الكترونية هي شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (STDev)، وذلك بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة التي قدمت معلومات عن أنشطتها التي تريد نشرها على الشبكة. ويمكن استخدام هذا الموقع الشبكي كأداة هامة لتعزيز دور اللجنة التنسيقي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولنشر المعلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا وتقييمها ونقلها وتكييفها ونشرها. ويتوقع أن يتطور الموقع الشبكي STDev في شكل دليل للمنظمات النشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ليصبح في نهاية المطاف مدخلا لمواصلة توسيع محتوياته واستكمالها. وكانت مواقف المندوبين ايجابية جدا في تعليقاتهم عن الجهود التي بذلتها الأمانة من أجل إنشاء شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي اعتبرت هامة وشاملة ، كما أعربوا عن اهتمامهم بمصادر المعلومات المتنوعة جدا التي يمكنهم الوصول إليها عن طريق الشبكة. وقدم بعض المندوبين مقترحات لتحسين جدوى الشبكة وإمكانية

(١٦) العنوان على الشبكة: STD@topica.com و CSTD@topica.com.

الوصول إليها. ولوحظ أن إمكانية الوصول إلى الانترنت في العديد من البلدان النامية غير كافية وأن ضعف القدرة على تجهيز المعلومات أدى إلى فترات زمنية فاصلة طويلة بشكل غير مقبول للوصول إلى مواقع الشبكة التي تتضمن صورا ورسومات. ولذلك فإن من الضروري توفير نسخة من الموقع في شكل ''نص فقط''. وشددوا على ضرورة الإعلان والترويج للموقع الشبكي لا سيما في البلدان النامية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٩ - اعتمدت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مشروع قرار عنوانه ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' (انظر أيضا الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس) (وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل السابع – انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة للجنة

١ – نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها السادسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

٢ – وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو، انتخبت اللجنة بالتزكية، السيد حسين سالار أمولي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد خوسي لويس فيلا فيتشيس كاردوزو (كولومبيا) نائبين لرئيس الدورة الخامسة للجنة، ليحلا محل السيد محمود مولانيجاد (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد جيراردو مارتنيز لوبيز (كولومبيا) اللذين استقالا من منصبيهما.

٣ – وفي الجلسة السادسة أيضا، المعقودة في ٣١ أيار/مايو، انتخبت اللجنة بالتزكية الأستاذ فيجايا كومار (سري لانكا) رئيسا لدورتها السادسة.

٤ – وفي الجلسة ذاتها، انتخبت اللجنة بالتزكية الأشخاص التالية أسماؤهم نوابا لرئيس الدورة السادسة للجنة:

السيد بيدرو سيباستياو تيتا (أنغولا)

السيد سيرجيو فونهوروش (باراغواي)

السيد ستيفان مورافيك (سلوفاكيا)

السيد خيسوس مارتينيس فيرياس (اسبانيا)

الفصل الثامن – جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال اللجنة في دورتها السادسة

١ – نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في الجلسة السابعة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان معروضا على اللجنة مذكرة غير رسمية من أمانة الأونكتاد تتضمن مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة.

٢ – وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١ حزيران/يونيه، أدلى ببيان استهلالي رئيس قسم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأونكتاد.

٣ – وفي الجلسة السابعة أيضا، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة وقررت تكليف أمانة الأونكتاد بمهمة استكمال جدول الأعمال المؤقت في ضوء القرارات والمقررات التي اتخذتها في دورتها الخامسة (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر أولا).

الفصل التاسع – مسائل أخرى

١ – نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في جلستيها السابعة والثامنة، المعقودتين في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢ – وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أدلى ببيان أحد رئيسي المجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية.

٣ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان رئيس فرع التكنولوجيا وتنمية المشاريع التابع للأونكتاد.

٤ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلا كل من النمسا وسري لانكا ببيان.

٥ – وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان رئيس قسم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأونكتاد ببيان.

٦ – وفي الجلسة ذاتها، قدم مسؤول الشؤون الاقتصادية، الأونكتاد، إحاطة للجنة بشأن اجتماع فريق الخبراء المقبل المعني بنقل التكنولوجيا والترتيبات الدولية.

٧ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل كوبا ببيان (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين).

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٨ – وقدم الدكتور جيوف أولدهام، الرئيس المشارك للمجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية التابع للجنة بيانا موجزا عن منشأ وأنشطة المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٩٣ في الدورة الأولى للجنة. وقال المتكلم أنه تم إنشاء ثلاث أمانات إقليمية أو أنها بصدد الإنشاء، وأن هذه الأمانات توجد في كل من أوغندا وأوروغواي ومصر. ومن المقرر إنشاء أمانة إقليمية رابعة في رومانيا. وتم إنشاء مراكز اتصال وطنية في عدد من البلدان تقع مكاتب العديد منها في الوزارات الحكومية. وخلص المجلس إلى أن مستوى الاهتمام بالقضايا الجنسانية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا منخفض عموما على الصعيد الوطني غير أن هذا الاهتمام نما بسرعة خلال السنتين الماضيتين. وطلب المتكلم تمديد ولاية المجلس لفترة السنوات الأربع المقبلة. وتم الاعتراف بأنه كان هناك تعاون وثيق بين المجلس وأمانة اللجنة. ولاحظ أحد نواب رئيس اللجنة في سياق دعمه لهيكل المجلس ولأنشطته، الحاجة إلى زيادة التعاون والتفاعل بين المجلس واللجنة نفسها.

٩ – وقدمت الأمانة تقريرا موجزا عن اجتماع فريق الخبراء المقبل بشأن نقل التكنولوجيا والترتيبات الدولية كما حدد ذلك مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد.

١٠ - وأدلى ممثل كوبا، باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ببيان تناول فيه ضرورة قيام الأمم المتحدة بتعزيز دورها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتقدم بالشكر إلى أمانة الأونكتاد على مبادرتها بإنشاء شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها مدخلا لنشر المعلومات وأفضل الممارسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وعلى إثر هذا البيان، قدم ممثل كوبا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار لتنظر فيه اللجنة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم ممثل كوبا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) مشروع قرار عنوانه ''تعزيز عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''.

١٢ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين ومشروع مقرر بشأن تمديد ولاية المجلس الاستشاري للشؤون الجنسانية.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغ نائب الرئيس (كولومبيا) اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها ذكرت الأمانة أنه سيتم إعداد بيان يتضمن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية ثم عرضه على الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠١.

١٥ - وفي الجلسة ذاتها، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلا كل من ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن مراقبين عن مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار ومشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار ثالثا ومشروع المقرر ثانيا).

الفصل العاشر – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة

١ – في الجلسة الثامنة المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان معروضا على اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها الخامسة، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/CN.16/2001/L.1.

٢ – وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها الخامسة وأذنت للأمانة وأعضاء المكتب بوضع الصيغة النهائية له بهدف تقديمه إلى المجلس الاقتصادية والاجتماعي.

الفصل الحادي عشر – تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الخامسة في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وذلك عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١/٢٠٩. وعقدت اللجنة ثمان جلسات (من الأولى إلى الثامنة وعددا من الجلسات غير الرسمية).

٢ – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو افتتح الرئيس، السيد ستيفان مورافيك (سلوفاكيا) الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.

٣ – وفي الجلسة ذاتها تحدث أمام اللجنة كل من نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بالأونكتاد والمدير التنفيذي لأكاديمية العالم الثالث للعلوم.

٤ – وقال نائب الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي إن التكنولوجيا الأحيائية مسألة تحتل موقع الصدارة في البرنامج العالمي. وأصبح هذا الموضوع مثيرا للجدل في المناقشة الدولية كما أنه موضوع محفوف بالمفاهيم الخاطئة والاحتمالات. وكلما كان هناك عداء عام للتكنولوجيا الأحيائية فإنه يعزى إلى حد كبير إلى عدم توفر المعلومات المتوازنة في الميدان العام.

٥ – ومن المهم أن تحدد البلدان النامية مواقف مستنيرة بشأن منافع التكنولوجيا الأحيائية ومخاطرها. وإذا بدأ الخطر القائم على عدم توفر المعلومات المتوازنة يسيطر على المناقشات فإن البلدان النامية ربما لا تنتهز فرص تطبيق التكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الزراعة والصحة والقدرة الوطنية على المنافسة.

٦ – وباستطاعة الأونكتاد واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يدمجا برنامجي عمليهما من أجل معالجة مسألة بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية. غير أن ما يمكن تحقيقه في هذا الصدد محدود. فالأونكتاد ليست منظمة علمية ويتمثل أحد اختصاصاتها الأساسية في مساعدة البلدان النامية على المشاركة في مناقشة السياسات العامة وصياغتها على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك في تصميم المبادرات المتعلقة بتنفيذ السياسات.

٧ – وحتى تكون المساهمة في وضع السياسة في مجال التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية مساهمة ذات شأن يجب أن تكون المبادرات التي توصي بها اللجنة واقعية. وينبغي

التأكيد على التنفيذ والإجراءات العملية. وينطبق ذلك ليس فقط في حالة التكنولوجيا الأحيائية بل وكذلك في المجالات التكنولوجية الرئيسية مثل تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وعلى هذا المنوال فقط يمكن أن تسهم التوصيات في تحقيق البرنامج الإنمائي.

٨ - وأدلى الاستاذ محمد حسن، المدير التنفيذي لأكاديمية العالم الثالث للعلوم ببيان افتتاحي أكد فيه على ضرورة قيام بلدان الجنوب ببناء القدرات المحلية في مجال العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمحافظة على تلك القدرات والانتفاع بها بصورة فعالة. ولاحظ أن العلوم الأحيائية والمادية، والتكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تكتسي أهمية خاصة.

٩ - ويكمن أكثر المشاكل خطرا التي يواجهها العالم النامي في استمرار اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب في مجال إنتاج واستخدام العلوم والتكنولوجيات الرائدة. وتكمن التحديات الأساسية في العثور عن السبل اللازمة لمساعدة غالبية البلدان النامية على تقليص فجوة المعارف عن طريق بناء القدرات التكنولوجية المحلية. ويجب توجيه هذه القدرات توجيها صحيحا لمعالجة أكثر المشاكل إلحاحا التي تواجهها غالبية هذه البلدان مثل الفقر، والأمراض الاستوائية، والأغذية، والنقص في الطاقة والمياه، وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على الموارد الأحيائية وتغير المناخ ونوعية المياه.

١٠ - وتعد التكنولوجيا الأحيائية بزيادة الإنتاج الغذائي، وتعزيز الحماية البيئية وتحسين معالجة الأمراض الاستوائية. بيد أن تحقيق هذا الوعد، رهين بتدريب العلماء المحليين على أعلى المستويات واستغلال مهاراتهم في معالجة المشاكل الخاصة بالجنوب. وبالمثل، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال توفر أدوات للبلدان النامية التي تقهقرت في مجال ''ثورة المعرفة'' العالمية حتى تلحق بالركب بسرعة، لا سيما في مجال تعاون علماء هذه البلدان مع زملائهم في بقية بلدان العالم. ومن جهة أخرى، فإن بلدان الجنوب التي تتسم فيها الهياكل الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقصور الشديد محرومة بالفعل من الوصول إلى ثروة المعلومات العلمية والتكنولوجية المتاحة على شبكة الإنترنت.

١١ - وينبغي لدول الجنوب، بمساعدة شركائها الدوليين، أن تصمم استراتيجيات وتنفذها من أجل انتهاز هذه الفرص ومواجهة هذه التحديات المتعلقة ببناء القدرات التكنولوجية. ومن شأن العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية أن تشمل تنمية القدرة والقيادة المحليتين في مجال العلم والتكنولوجيا، وإنشاء مراكز امتياز في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز مشاركة العلماء في الدعوة في مجال العلم والتكنولوجيا ومناقشة السياسات العلمية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتشجيع المشاركة الفعلية لكل من القطاع الخاص والعلماء المغتربين في

تطوير العلم والتكنولوجيا وأخيرا التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين بلدان الجنوب والبلدان الأخرى بشأن المشاكل التي تحظى باهتمام خاص في بلدان الجنوب.

١٢ - وقال مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع أن القدرة على المنافسة، بوصفها عنصرا حيويا للبقاء والنمو في الاقتصاد العالمي، تحظى بالمزيد من التأكيد. وأوضح أن هناك علاقة وثيقة بين الازدهار الوطني والإنتاجية والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. ومن جهة، فإن التقدم السريع في مجال التطور التكنولوجي يمكن أن يسهم أيضا في زيادة التفاوت العالمي.

١٣ - ومن العناصر الأساسية في المنافسة الدولية المعرفة والوصول إلى أحدث التطورات في المجال التكنولوجي.وخلال العقد الماضي، برز الاستثمار المباشر الأجنبي كأداة رئيسية تم بواسطته نقل التكنولوجيا وحيازتها. وأكد العديد من بلدان شرقي آسيا التي كانت من أسرع البلدان المصدرة للمنتجات الصناعية نموا في العالم، تأكيدا على استراتيجية بناء القدرات التكنولوجية المحلية وشجعت في الوقت نفسه التدفقات التكنولوجية الداخلية عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي. ولهذه الأسباب، ما فتئ نقل التكنولوجيا ولا يزال موضوعا رئيسيا تعالجه الأونكتاد. والهدفان الرئيسيان لبرنامج التكنولوجيا التابع للأونكتاد هما تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات في البلدان النامية.

١٤ - وقامت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كشراكة بين أعضاء الأمانة واللجنة نفسها. ونظرا لأن الموارد محدودة كان ينبغي السعي إلى تحقيق التآزر بين الأونكتاد واللجنة، كما كان من الضروري بوجه خاص إدماج برنامج عمل اللجنة مع ولايتي بانكوك وهافانا في مجالي التكنولوجيا والاستثمار وربط ذلك على نحو وثيق بالعمل المتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي.

١٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم السيد طارق الرحمن (باكستان) استنتاجات الفريق بشأن بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وقدم السيد بيرند ميخائيل روديه (النمسا) استنتاجات الفريق بشأن القضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية؛ وقدم السيد بيدرو سيبا سيتاو تيتا (أنغولا) استنتاجات الفريق بشأن توعية الجماهير ومشاركتها في العلوم ورسم السياسات في مجال التكنولوجيا الأحيائية.

باء - الحضور

١٦ - حضر الدورة ممثلو الدول أعضاء اللجنة وعددها ٢٨ دولة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أعضاء أخرى بالأمم المتحدة ومن دول غير أعضاء ممثلون لوكالات متخصصة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب

١٧ – انتخبت اللجنة بالتزكية، في الجلسة العاشرة من دورتها الرابعة المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ستيفان مورافيك (سلوفاكيا)

نواب الرئيس: السيد بيرند ميخائيل روديه (النمسا)

السيد بيدرو سيباسيتاو تيتا (أنغولا)

السيد حسين سالار أمولي (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد خوسيه لويس فيلافيشيس كاردوزو (كولومبيا)

١٨ – وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها السادسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، السيد حسين سالار أمولي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد خوسيه لويس كاردوزو (كولومبيا) نائبين لرئيس الدورة السادسة للجنة، كيما يحلا محل السيد محمود مولانيجاد (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد جيراردو مارتينيز – لوبيز (كولومبيا)، اللذين استقالا من منصبيهما.

دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٩ – في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، الوارد في الوثيقة E/CN.16/2001/1، كما وافقت على تنظيم أعمالها، كما ورد في الوثيقة E/CN.16/2001/1/Add.1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ – الموضوع الفني: ”بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية“ مع الاهتمام بصفة خاصة بالزراعة والصناعة الزراعية والصحة والبيئة. وسيشمل هذا الموضوع: تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم العلمي الأساسي والبحث والتطوير وجوانبهما المتعددة التخصصات ونقل وتسويق ونشر التكنولوجيا وتعميق وعي الجمهور ومشاركته في وضع السياسات العلمية وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية والسلامة الأحيائية والتنوع البيولوجي والمسائل القانونية والتنظيمية التي تؤثر على هذه القضايا، ضمانا للمعاملة المنصفة

٣ - المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة للجنة والتقدم المحرز بصددها

٤ - تقديم التقارير القطرية عن السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار

٥ - ميزانية اللجنة

٦ - أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها بين الدورات

٧ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة للجنة

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة وتنظيم أعمال الدورة

٩ - مسائل أخرى

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة

هاء - الوثائق

٢٠ - ترد الوثائق التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الخامسة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي	الكسندر أ. نوفيكوف، أوليغ ف. رودنسكي
إثيوبيا	
اسبانيا	خيسوس مارتينيز فريياس، أنطونيو لويس بولون كاماراسا، خواقيم بلمونت
ألمانيا	أندرياس ستام
إندونيسيا:	أغوس هارتاناتو، إيوان س. أمرى
أنغولاك	بيدرو سيبا سيتلوتينا، جو فيليب مارتينيز، رولاندو فيليسيدادس دي فيسوس نيتو، جوستينو مانويل فاندا، أماديو ليتا نونس
أوغندا:	ناكاكو ماسوباباتريك
إيران (جمهورية - الإسلامية):	حسين سالار أمولي، على أ. مجتهد شابستير
باراغواي:	سرغيوغ. فون هوروش
باكستان:	طارق الرحمن
البرازيل:	ماريليا سردنبرغ زلنر غونسلنيس، فيليب س. سانتاروسا
البرتغال:	أرمندو تريغو ابرو، سونيا ميلو إ. كاسترو
بلجيكا:	لوك فان لانغن هوفي، جوزيف تابوري، فيرونيك دتيير
بوليفيا:	انطونيو سافدرا مونوز
بيلاروس:	سيرغي كاتسكو
تونس:	حاتم بن سالم، على عياب، سامية إلهام. عمار
جامايكا:	رانسفورد أ. سميث، سيمون بيتون
الجزائر:	عبد الحكيم بن نقاع، نور الدين بن فريحه

رومانيا:	دولاندا بريديسكو
سري لانكا:	فيجاياكومار، غوثامي أنديكاداهينا
سلوفاكيا:	ستيغان مورافيك
سيراليون:	توماس يورماه
الصين:	جين جو، ليو ديلونغ
غانا:	جوزيف ر. كوبينا
غرينادا:	بيتر توماس
الكاميرون:	هنري هوغبي نليند
كولومبيا:	خوسيه لويس فيلافيشيس، كاردوزو ميغويل، كاميلو رويز بلانكو
النمسا:	بيرند ميخائيل روديه، بيتر ستورر
اليونان:	لينا تسيبوري، أنغلوس يبسلانتيس

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأرجنتين، إيطاليا، بربادوس، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زمبابوي، فرنسا، كازاخستان، كرواتيا، كوبا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة التجارة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

هيئات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

المنظمات الحكومية الدولية الممثلة بمراقبين

منظمة العمل العربية، الجماعة الأوروبية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الجنوب

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام

رابطة المهندسين في العالم

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المشتركون في المناقشة

البروفسور محمد حسن

السيد خوسيه ماريا فيغيريس

السيد رتشارد برون

السيد آرثر لفين

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
E/CN.16/2001/1	١	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.16/2001/1/Add.1	١	تنظيم أعمال الدورة
E/CN.16/2001/2	٢	تقرير من الأمين العام: تقرير تجميعي عن أعمال أفرقة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الاحيائية
E/CN.16/2001/3	٣	مذكرة من الأمانة بشأن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة والتقدم المحرز بصددها
E/CN.16/2001/4	٥	مذكرة من الأمانة بشأن ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات
E/CN.16/2001/5	٦	مذكرة من الأمانة بشأن أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها بين الدورات
E/CN.16/2001/L.1	١٣	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة
E/CN.16/2001/Misc.1	٢	تقرير موجز من إعداد أمانة الأونكتاد عن الفريق المعني ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، طهران، ١١-١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩
E/CN.16/2001/Misc.2	٢	تقرير موجز من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن القضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، جنيف، ٣-٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠.
E/CN.16/2001/Misc.3	٢	تقرير موجز من إعداد أمانة الأونكتاد عن التوعية العامة والمشاركة في وضع السياسات العلمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، تونس، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
E/CN.16/2001/Misc.4	٣	تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن الشراكة والربط الشبكي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
E/CN.16/2001/Misc.5	٣	ورقة من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن تغير ديناميات الصناعة العالمية للبرامج والخدمات الحاسوبية: الآثار المتعلقة بالبلدان النامية
E/CN.16/2001/Misc.6	٣	ورقة من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن تجميع الموارد من أجل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
E/CN.16/2001/Misc.7	٣	مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن القضايا الرئيسية في مجال التكنولوجيا الأحيائية
E/CN.16/2001/Misc.8		قائمة مؤقتة بأسماء المشتركين

المرفق الثالث

موجز المؤتمر المرئي المعقود بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

أثناء الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عُقد مؤتمر مرئي لإتاحة التفاعل المباشر بين مكتب اللجنة ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أثناء هذا المؤتمر، أثار مكتب المجلس مجموعة من الأسئلة بشأن مساهمة اللجنة في أعمال المجلس، وتعاونها مع سائر اللجان الفنية، وإسهامها في تنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

ولاحظ أعضاء اللجنة أن مواضيع برامج عمل اللجنة التي تغطي فترات سنتين قد تضمنت، في الماضي والحاضر، المسائل الجنسانية والعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والشراكات والربط الشبكي لبناء القدرات، وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وهذه المواضيع تشمل أنشطة سائر اللجان والأفرقة العاملة الدولية. ومن ثم، فقد كان هناك اتصال وتعاون مستمران مع لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية المستدامة واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة والتابعة للأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة، عن طريق أمانة الأونكتاد، في شبكة الوكالة المعنية بالسلامة في مجال التكنولوجيا الأحيائية وفي الفرقة العاملة المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي المستقبل، ستشارك اللجنة، عند الاقتضاء، في أعمال فرقة العمل الجديدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذلك في الاستعدادات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للمجتمعات الإعلامية.

وبشأن موضوع دور الأمم المتحدة في تشجيع الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ذكر مكتب اللجنة المجلس أن اللجنة قد أسهمت بالفعل مساهمة كبيرة في هذا السبيل عندما أصدرت كتاب ''مجتمعات المعرفة: تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة''[أ]. وقد تضمن هذا المنشور مبادئ توجيهية شاملة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك، اختارت اللجنة موضوع ''تنمية التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التمكين من المنافسة في مجتمع رقمي'' ليكون موضوعها الفني الجديد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. ومن شأن هذا أن يسمح للجنة بالإسهام في برنامج عمل هافانا وخطة عمل بانكوك لدى الأونكتاد في مجال الوصول إلى التكنولوجيا.

(أ) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.GV.98.0.11.

وقد اهتم مكتب المجلس اهتماما بالغا بمقترحات أعضاء اللجنة بشأن أداء فرقة العمل الجديدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بربط جهود مختلف فرق العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما فيها فرق العمل المنشأة من جانب مجموعة الثمانية ومجموعة الخمسة عشر. وقد أبدى المجلس بصفة خاصة رغبة في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن أفكار اللجنة الخاصة بالمراكز الإقليمية داخل فرقة العمل. واقترحت اللجنة بالفعل، أثناء دورتها الخامسة، أن ترتبط فرقة العمل بشبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي بدأت أثناء الدورة.

ولاحظ المجلس أن الأعمال الحالية للجنة في مجال التكنولوجيا الأحيائية تتسم ببالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. والتكنولوجيا الأحيائية لديها إمكانية هائلة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير الأمن الغذائي وتحسين الصحة وتحقيق الاستدامة البيئية وزيادة القدرة على المنافسة. وفي حالة قيام المجلس بإقرار التوصيات المتعلقة بتنمية وإدارة التكنولوجيا الأحيائية لبلوغ حد أقصى من المنافع وحد أدنى من المخاطر، فإنها قد تسهم في التنمية المستدامة.

وأظهر مكتب المجلس اهتمامه بصفة خاصة بمشاركة اللجنة في جزئه الرفيع المستوى. وأثنى المكتب على اللجنة فيما يتصل بإسهاماتها، حيث كانت أكثر الإسهامات اكتمالا من بين كافة إسهامات اللجان الفنية. ولاحظ المكتب أن اللجنة كانت في الواقع أفضل اللجان الفنية، فقد كانت أفضل مصدر للمعلومات المتصلة بالمواضيع المتخصصة. وقد عكس هذا حنكة اللجنة في مجال عملها وخبرتها العلمية، ودعا المكتب أعضاء اللجنة إلى اقتراح سبل لتعزيز أعمالها. وقال أعضاء اللجنة أنهم يتسمون بالمرونة، وأنهم مستعدون لمساعدة المجلس على نحو أكثر مباشرة في أعماله، واقترحوا تهيئة تعاون أكثر صراحة بين اللجنة ومكتب المجلس.

وكان المكتب شديد الاهتمام بتقديم مد إسهامات من اللجنة إلى استعراض العشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣، وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وسلم كل من المكتب واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتوفير هذه المساهمات.